

### نقاش في أزمة النظام ومحاور الخروج منها\*

\* إعداد: د. عبد الحليم فضل الله، رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق  
تعقيباً على ورقة عمل قدمت في ورشة بعنوان "سعيًا إلى تحقيق خطة تنفيذية للوصول الديمقراطي  
إلى مفاهيم المواطنة الحقة وممارساتها" 22 تموز 2020؛ تنظيم ندوة العمل الوطني.



أوراق عمل: نقاش في أزمة النظام ومحاور الخروج منها

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

تاريخ النشر: تشرين الأول 2020 الموافق صفر 1442

### حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختران المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو الإلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف الفانتزي وورلد- بناية الورود- الطابق الأول

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Postal Code: 10172010

P.o.Box:24/47

Beirut- Lebanon

E.mail: dirasat@dirasat.net

<http://www.dirasat.net>

## ثبت المحتويات

- 5.....مدخل إلى وصف الأزمة:
- 7.....كيف تجاوز النظام قصوره البنيوي؟
- 9.....العبور من النظام الطائفي: بداية نقاش في محاور الإصلاح:



## مدخل إلى وصف الأزمة:

إنّ أي مراجعة تحليلية تاريخية للتحديات المطروحة على اللبنانيين، كما يرد في أوراق العمل، منذ إعلان دولة لبنان الكبير يجب أن يقدّم وصفًا دقيقًا لأحوال النظام في مراحلها المختلفة ويتعامل مع أوجه قوته وضعفه.

قبل الحرب الأهلية استفاد النظام الطائفي من نزعته المركزية في إبراز كفاءة وظيفية نسبيّة في إدارة الموارد والإمكانات المتاحة، في مقابل إخفاق سياسي في إدارة النزاعات وتحقيق الاستقرار الداخلي والوطني على المدى الطويل. أما بعد الحرب، فقد كان الفشل الوظيفي للنظام في إدارة شؤون الدولة وتوزيع الموارد أكثر فداحة من فشله السياسي، وذلك بفعل طابعه اللامركزي الذي ساهم بحدود ما ولمدة زمنية محددة في امتصاص السخط العام وإشعار الطوائف والمجموعات في البلد برضى ما عن موقعها في هذا النظام وحصتها من ريعه.

لكن في الحالتين، كانت عوامل الفشل تنتقل من مجال إلى آخر. الخلل السياسي قبل الحرب انعكس على أداء الاقتصاد في أوقات عدة، وكان حائلًا دون بلوغ غايات التنمية انطلاقًا من تراكم النمو، ومكسرًا للظلم الاجتماعي المناطقي، الذي عطل الاستفادة من الموارد المادية والبشرية المتاحة. ويقف هذا الخلل أيضًا وراء التبعية المفرطة للخارج على المستويين الاستراتيجي والاقتصادي، فزاد من هشاشة البلد في وجه الصدمات، ومنع تحول الكيان المولود عام 1920 إلى دولة مكتملة العناصر.

وعلى الرغم من رضى الطوائف عن تمثيلها، بعد الحرب الأهلية، فإن عدم قيام الدولة بوظائفها الاجتماعية والخدماتية، أفضى إلى أزمات سياسية ووطنية عبرت عنها موجات متتالية ومتصاعدة من الاحتجاجات الشعبية بدءًا من عام 2015. ولم يكن ذلك ليحصل لولا تجاوز الخسائر الناتجة عن سوء إدارة الدولة، المكاسب المزعومة الآتية عن تقاسم مغنم النظام الطائفي، بالتضامن والتكافل بين الفئات الخارجة من رحم الحرب.

لا بد من الإقرار أيضًا بفشل الخيار الغربي الذي هيمن على لبنان منذ نشأته وما زال بصورة ما متحكمًا بمصيره. وتعبّر الأزمة المالية والنقدية الحادة التي نعانيها اليوم عن إخفاق هذا الخيار لأسباب لها علاقة بالسياسات العامة للدولة وبالنيوليبرالية الزائدة، وبإقامة الاقتصاد على ركائز تتناسب مع تصور خاطئ لأوضاع الإقليم، قوامه "السلام" مع العدو من ناحية ودوام الوفاق العربي- العربي من ناحية ثانية. لقد حبسنا أنفسنا داخل الخيار الغربي، وعطلنا بذلك إمكانية أن نقوم بأدوار فاعلة داخل الإقليم، وفقدنا مرة تلو أخرى فرصة تطوير النظام السياسي ووضع عربة التنمية والتقدم الاقتصاديين على سكة صحيحة. ويُراد لنا تأدية الآن أيضًا ثمن البقاء داخل أسوار هذا الخيار، على

الرغم من تغير أوضاع المنطقة والعالم، وإرهاصات التحول في موازين القوة السياسية والاقتصادية في العالم.

لقد سجل لبنان نجاحات عدة في الحالات التي تخطى بها الرؤى التقليدية لمؤسسي الكيان وقواعد العمل السياسي الموروثة، وعندما تحرر جزئياً من الخيارات الجيوسياسية التي عطلت دوره الإقليمي. فكان النجاح في استعادة هوية لبنان العربية المشرقية المتماهية مع محيطها، وأفلح جزئياً ونسبياً في تطوير سياسات النظام من خلال الطُّرق على جدرانها من الخارج، كما في تطوير السياسة الدفاعية بالاعتماد على إنجازات المقاومة وانطلاقاً من انتصاراتها، وكذلك في تحقيق قدر من الاستقلال في سياسات لبنان العربية، فلم تفلح الضغوط في جرّه إلى المعسكر الموالي للغرب، أو الرضوخ إلى خياراته ومغامراته، بدءاً بالعداء لإيران وانتهاءً ربما بالتطبيع مع العدو. وقد قُيِّضَ للبنان، بفضل المقاومة أيضاً، النجاة من عاصفة الحرب في سورية، بعد أن كاد يصبح ميداناً من ميادينها وقاعدة لهجوم عليها وهدفاً من أهدافها وساحة تصفية الحسابات المرتبطة بها.

ومع ذلك، فإنّ السياسات الطائفية في بلد كلبنان هي جزء لا يتجزأ من الأزمة وعامل من عواملها، علماً أن الطوائف نفسها تمرّ باضطراب وجودي، تحت وطأة صحوة الهويات الصغرى في المنطقة ككل، والتي باتت ترتبط بحراك النظام الإقليمي دون المرور بمحطة وسطى هي الدول الوطنية.

ولا يمكن النظر إلى مسؤولية الطوائف عن "أزمة التحول الديمقراطي"، على أنها معضلة ثقافية كما يصورها بعضهم، إذ ينبغي توجيه الانتباه إلى دور النخبة السياسية عنها، فهذه تتبنى مقاربات تحريفية، وتستعمل خطاباً فئوياً وعنصرياً لمآرب سياسية خاصة بها، ويزداد ذلك فجاجة عندما تضعف قوة الدولة العميقة المربوطة بها، أو يقل دعم الخارج لها.

وما يستحق الإشارة والذكر في هذا السياق، هو أنّ الصراعات الإقليمية في العقد الأخير، أسهمت في مراحلها الأولى في تنمية الوعي بالهويات الطائفية والمذهبية وإذكاء نار العصبية، قبل أن ينكشف في مراحلها اللاحقة ما تنطوي عليه من عوامل وأبعاد سياسية راسخة، فالنزاعات في المنطقة ليست بين إثنيات وطوائف وقبائل بقدر ما تدور حول مسائل جوهرية، كالموقف من: مستقبل الوجود الأميركي في المنطقة وأهدافه، ومشاريع التقسيم والفدرالية، وصفقة القرن والتطبيع قبل التسوية، والحق بالمقاومة، والنظرة إلى الحركات الإرهابية التكفيرية. الخ

## كيف تجاوز النظام قصوره البنيوي؟

تمكّن النظام السياسي والاقتصادي في لبنان من النجاة على مدى مئة سنة من الولادة وسبعة وسبعين عامًا من الاستقلال، على الرغم من أزماته الجذرية والمتكررة. و"الفضل" في ذلك يعود إلى المقايضات المساومات والتسويات التي ساعدته في التغلب على قصوره الذاتى.

المساومة الأولى أنتجت ميثاق 1943 الذي أعطى لبنان استقلاله، وفق هوية ملتبسة ومختلطة الأبعاد وقابلة للتفسخ. صار نظام تقاسم السلطة بموجب ما جرى التوافق عليه في حينه جزءًا لا يتجزأ من كينونة البلد الناشئ وشرطًا لبقائه. واللافت أن الميثاق المذكور الذي ورّع السلطات ضمنيًا بين الطوائف على نحو لا يخلو من عدم توازن مقصود لبقائه، لم يأت لفض نزاع بين جماعات في بلد قائم فعلاً، بل لإقناعها بالموافقة على جعل الكيان المولود عام 1920 والموضوع دستوره عام 1926، دولة متفكراً عليها.

حققت هذه التسوية مرادها في قيام دولة متحررة من أعباء الاندماج في المحيط العربي الأوسع، وتحظى بحريّات اقتصاديّة واسعة وبنسبة أقل من الحريات السياسية، مع تركيبة اجتماعية تجمع على نحو مفارق بين التحرر والانفتاح والانطواء والتميز الثقافي. كان الالتباس معممًا في النظام الذي بُني عليه الكيان: توزيع السلطة على نحو مثير للجدل، الليبراليّة التجاريّة التي جمعت بين انفتاح مفرط على الخارج وانغلاق داخلي بفعل الاحتكارات المهيمنة، ونمو ليس لديه القابليّة لرفع البلد على سلّم الإنتاجية والتنمية.

أدت هذه المساومة إلى الشيء ونقيضه: ازدهار غير مستدام يُقرب العاصمة ومحيطها إلى مستوى المعيشة في بعض دول جنوب أوروبا، وفقر في مناطق الأطراف يقربها إلى أوضاع دول جنوب الصحراء الكبرى الأفريقيّة. وكذلك توزيع طائفي يحقق رضى الجماعات عن نفسها سرعان ما ينقلب إلى سخط للأسباب الاقتصادية والاجتماعيّة المذكورة تارةً، ولدواعٍ جيوسياسيّة تارةً أخرى، كما حصل في خمسينيّات القرن الماضي عندما حاول اليمين القوي في حينه استغلال الصيغة غير المتوازنة لربط لبنان بأحد الأحلاف الغربية المستحدثة (حلف بغداد).

وهنا كانت المساومة الثّانية، فبعد أحداث عام 1958 جرى التعامل مع ثلاث قضايا خلافيّة مع إهمال قضيّة رابعة: أولى هذه القضايا كان اعتماد موقف وسطي في المنطقة يضع لبنان خارج الأحلاف والمحاور، وثانيها إصلاح الإدارة العامّة وتحقيق قدر من التوازن الطائفي في توزيع الوظائف العامّة، فجرى على دفعتين إقرار حوالي 160 مرسومًا تشريعيًا بين شهري نيسان وحزيران من عام 1959، وثالثها: العمل على تقويم اعوجاج الاقتصاد والإنفاق الاستثماري والاجتماعي الحكومي، من خلال خطتين خمسينيّتين هدفنا إلى إيصال البنى التحتية والمدارس والمستشفيات إلى المناطق المحرومة، لكن مع الحرص على أن

لا يمس الإصلاح بركائز النظام الاقتصادي بل جرى التعامل مع مخرجاته فقط. وحتى في هذه لم يخل الأمر من مساومة ضمنيّة، ففي مقابل تحسين أوضاع المناطق الفقيرة ذات الغالبية الإسلامية، حصل الجناح المسيحي على تنمية إضافية كان أحد إعراضها المضمره ربط مناطقه بعضها ببعض وحمايتها في مواجهة أي ظرف طارئ. أمّا القضية الرابعة التي أهملت فكانت إصلاح النّظام السياسي الذي بقي موعلاً في طائفتيه واختلالاته.

وبخلاف ما يزعم، كان ثمن الحياد الموهوم باهظاً، إذ أبعد لبنان عن طاولة القرار الإقليمي، وجعله ساحة إمّا لتصفية الحسابات أو تسويتها بين الأطراف الإقليمية المتصارعة، كما برز خصوصاً بعد اتفاقية القاهرة وأحداث أيلول الأسود في الأردن عام 1970.

وقد تضافر وهم الحياد مع وهم آخر هو الاستفادة من الازدهار الاقتصادي الظرفي لتخطي الحاجة الملحة للإصلاح السياسي، ممّا أدّى إلى مراكمة عوامل السخط التي تجمعت سحبها في سماء لبنان في النصف الأوّل من سبعينيّات القرن الماضي قبل أن ينهار الهيكل دفعة واحدة في حرب أهلية طويلة. ثمّ كان اجتياح عام 1982 الذي استغلت نتائجه من أجل فصل لبنان تماماً عن محيطه العربي من البوابة السوريّة، وإلحاقه عبر اتفاق 17 أيار بفلك دولة الاحتلال.

انتهت الحرب الأهلية بمساومة ثالثة، هي اتفاق الطائف، الذي سعى إلى ترميم النّظام من خلال معادلة جديدة "أكثر إنصافاً" لتقاسم الحصص الطائفية بوصفها جزءاً من مرحلة انتقالية تفضي إلى نظام جديد. وكان الاتفاق المذكور كما هو معروف ثمرة تقاطع إقليمي دولي نادر. حقّق هذا التقاطع ما هو مطلوب على صعيدي إنهاء الحرب وإطلاق عجلة الدولة، لكنّه لم يملك الزخم والعمق اللازمين لتجاوز المرحلة الانتقالية إلى ما بعدها.

وللتعويض عن افتقار النظام الانتقالي للوسائل التي تكفل توازنه، أُطلق مارد المحاصصة من قمقمه، فابتلع النظام ودمّر الاقتصاد واستبدل الاختلال الطائفي المناطقي الذي وصم مرحلة ما قبل الحرب باختلال طبقي اجتماعي خارج الانقسامات التقليدية.

بيد أن الحدث الرئيسي الذي أتى من خارج المساومات والتسويات، كان انتصار المقاومة عام 2000 التي طردت العدو من الغالبية العظمى من الأراضي اللبنانية، وهذا حسم الرد على سؤال عالق منذ نشأة لبنان بشأن دوره في المنطقة، وموقعه بالخصوص في الصراع مع العدو، فصار جزءاً لا يتجزأ من القرار الإقليمي، ولم يعد ممكناً حل صراعات الإقليم ولا سيما بعد عام 2011 على حسابه.



صمد إنجاز المقاومة على الرّغم من محاولة الالتفاف عليه بدايةً ثمّ محاولة الانقضاض عليه بعد أحداث 11 أيلول 2001 في أميركا، وغزو العراق عام 2003 ثم اغتيال الرئيس رفيق الحريري عام 2005 وحرب تمّوز 2006 والحرب السوريّة...، كما بقي مصاناً من التداعيات الكارثيّة ذات الصلة بأزمة النظام اللبناني نفسها.

حظي لبنان بعد الطائف بشكل من أشكال الاستقرار الداخلي والوفرة الاقتصادية المؤقتة التي قامت على بركان المديونيّة المتراكمة. بقي هذا البركان خامداً زهاء ربع قرن، قبل أن ينفجر بفعل أزمات المنطقة من ناحية، والعقوبات الأميركية من ناحية ثانية، وتحت وطأة المحاصصة والنهب وضرب أركان الدولة وإقامة دولة عميقة ذات غرف طائفية وسياسية محمية من كل أنواع المحاسبة والمساءلة والرقابة على حساب الإدارة العامّة التي بنيت أواسط القرن الماضي. لقد تولى القائمون على الدولة ولا سيما في تسعينيات القرن الماضي إدارة مؤسساتها على نحو هدّد بإغراق الوطن بأكمله، لولا الدور الوازن الذي أدّته وتؤديه المقاومة في الحفاظ على ما تبقى من ركائز، وصيانة الاستقرار ومنع الانهيار الشامل.

هذا يفتح الباب أمام التفكير بالمساومة الجديدة المطلوبة، للخروج من المأزق الرّاهن، مستفيدين فيها من دروس الفشل، ومن مراجعة مكامن ضعف المساومات السابقة، ومستنديين إلى عناصر النجاح والقوّة المتمثلة بالخصوص إن لم يكن حصراً بالمقاومة.

### **العبر من النظام الطائفي: بداية نقاش في محاور الإصلاح:**

تشير أوراق العمل إلى إشكاليات العبور من النظام الطائفي إلى آخر مدني قائم على دولة المواطنة، وآليات هذا العبور وألوياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ودور المتحد العضوي والكتلة التاريخية في ذلك. ومن المفيد في هذا السياق، الاستفادة من الفهم الغرامشي للدولة التكاملية التي تتمتع بخاصيتين: اختراق البنى التحتية للمجتمع والثاني امتلاك الهيمنة الأيديولوجية. وبذلك تصبح وظيفة ما هو "مدني" تفعيل طاقة المجتمع باتجاه قيام دولة متكاملة الأركان السيادية والاجتماعية والوطنية.

وبقول آخر، المطلوب هو أن يكون "المجتمع المدني" نقطة عبور إلى قيام الدولة لا سبباً إضافياً لتفكيكها، وبالخصوص من خلال نقل سلطة اتخاذ القرار من الهيئات المنتخبة إلى جماعات الضغط. والغاية المنشودة هي أن تكون الدولة قوية من خلال امتلاكها ما يكفي من التأثير لقيادة مجتمعها بالاتجاه الإصلاحية والتغييرية الذي تريده. وقادرة على مواجهة التحديات والمخاطر الخارجية، والتموضع بصورة مؤثرة في موازين القوى ولا سيما في قضايا الصراع الكبرى، وصلبة بامتلاكها قطاعاً عاماً فاعلاً ومؤسسات منتجة.

ويمكن لبنان أن يحوّل نقطة ضعفه المتمثلة في الانقسامات الطائفية إلى نقطة قوة، مستفيداً من الفاعلية المجتمعية المتمثلة في فاعلية القيادات الوسطى و"المساحات المفتوحة" ما بين الطوائف التي تشرع الأبواب أمام حرية الاختيار وتمهد لقيام ديموقراطية تواصلية ذات آفاق أوسع مما تتيحه عمليات الاقتراع التقليدية.

لكن فتح الأبواب المؤصدة في وجه إصلاح النظام، يحتاج إلى نظرة متكاملة ومترابطة لكل ما يمس شؤون بناء الدولة وقيامها. ونستعير هنا مجدداً من غرامشي تحليله لمناخ قوة الدولة التي تكمن برأيه في: البنى المادية (الاقتصادية)، والقدرة على الإقناع (الأيدولوجية) وأدوات الإرغام والقسر (لدى مؤسسات السلطة)، ونضيف إلى ما تقدم عناصر مما يمكن تسميته ميتافيزيقيا السياسة، والتي تعبّر عنها على وجه الخصوص القيم السياسية الجامعة، التي لا بد منها لقيام متحد اجتماعي ونشوء جماعة سياسية.

لكننا سلطنا في ذلك طرفاً سهلاً وملتوية:

أقيمت البنى المادية على الضخ الخارجي والمساعدات ومراكمة مفتعلة لمخزون الثروة التي سرعان ما تتقلص عندما تنفجر الفقاعات وتستعر الأزمات، لتظهر أوضاعنا على حقيقتها (خسرنا حتى الآن ما يربو عن ثلثي قيمة ثرواتنا المالية والعقارية في أزمتنا الاقتصادية الحالية). وجرى إحلال العصبية الطائفية والفئوية محل القدرة على الإقناع وامتلاك خطاب عام يحاكي المصالح الوطنية الراسخة. واستعمل التحريض والخطاب العنصري بوصفه أداة قمع للنزعات الوطنية والتحررية والإصلاحية. ودُمّرت القيم السياسية المشتركة والمعارف المرتبطة بها في خضم نزاع ضار ومديد على المكاسب.

إنّ كسر السرديات الطائفية، لا يكون باستبدالها بسرديات "مدنية" شبيهة بها، تحاكي مصالح فئات دون أخرى، وتتعامل مع بعض وجوه الأزمة دون غيرها، بل يحتاج الأمر إلى مشروع وطني يستوعب نجاحاتنا ويتحاشى إخفاقاتنا، ويرد على الأسئلة الجوهرية العالقة منذ الاستقلال في السياسة والجغرافيا السياسية والاقتصاد، والتي كان ثمن عدم الإجابة عليها غالباً من أرصدة استقرارنا ورفاهيتنا ووجودنا.

وسواءً كانت المشكلة في طبيعة النظام نفسه مما يقتضي تغييره من أساسه، أو في إدارة العلاقة بين مكوناته ومؤسساته مما يوجب إصلاحه وتطويره، أو كانت في الصيغة الطائفية مما يفتح الباب أمام صيغة للحكم لا تقوم على الطائفية، فإن جوهر الحل لا بد وأن يتعامل مع العناصر التاريخية للأزمة، من خلال المحاور الأربعة الآتية:

**أولاً:** تكريس دور لبنان الفاعل في المنطقة وفي مواجهة العدو ومخاطر الإرهاب والتفتيت والتجزئة، وعلى حماية التعددية والتنوع في الداخل وفي الإقليم.

**ثانياً:** إعادة بناء الاقتصاد على أسس جديدة، ليكون اقتصاداً اجتماعياً منتجاً ومحققاً للتنمية طويلة الأمد والرفاه ومحرراً من التبعية.

**ثالثاً:** إصلاح متوافق عليه للنظام السياسي، وإذا تعذر الاصطدام بالنواة الصلبة للنظام في سبيل الإصلاح الشامل، فليبدأ بهوامشه وبالعمل على تقويم اعوجاج أنظمتها الفرعية (نظام الانتخابات، النظام الضريبي، المركزية واللامركزية، الأنظمة والتشريعات النقدية، السياسات الاقتصادية والمالية...إلخ) والتي ستؤثر في نهاية المطاف على النظام الأساسي المتمثل بالطائفية.

**رابعاً:** تجديد النخبة السياسية وتنقيتها من الشوائب ولجم جنوحها المزمع والخطير نحو الفساد والاستزلام واستغلالها الموارد العامة لمصالحه ذاتية وخاصة... وهذا ما يجب أن يكون داخل المؤسسات ومن خلال الأنظمة والقوانين مرعية الإجراء، وبالاستناد إلى ضغط شعبي حازم ومؤثر.